

الدورة الثالثة والأربعون للمؤتمر

مقدمة للبند 12-2: تقرير الدورة الخامسة والسبعين للجنة مشكلات السلع
(13-15 يوليو/تموز 2022)

عقدت لجنة مشكلات السلع (اللجنة) دورتها الخامسة والسبعين خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 15 يوليو/تموز 2022 بصورة مختلطة. ويقدم التقرير إلى المؤتمر ضمن الوثيقة C 2023/23.

وقد شمل جدول أعمال الدورة أربعة مجالات مواضيعية، وهي: (1) الأسواق العالمية للسلع الزراعية؛ (2) والمسائل الخاصة بالسياسات؛ (3) والمسائل المتعلقة بالبرامج؛ (4) والمسائل المتعلقة بالحوكمة.

وتحت إطار البند بشأن "الأسواق العالمية للسلع الزراعية"، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والطاقة والمدخلات، ولا سيما الأسمدة، وارتفاع تكاليف النقل، نتيجة الاختلالات الناجمة عن تدابير احتواء جائحة كوفيد-19 وعن الحرب في أوكرانيا مؤخرًا. كما أعربت اللجنة عن قلقها حيال التدابير الخاصة بالسياسات التي لا تتسق مع مبادئ منظمة التجارة العالمية، وأكدت على ضرورة أن تتلافى الحكومات، طبقًا لقواعد منظمة التجارة العالمية، فرض قيود على التصدير وغيرها من التدابير المشوهة للتجارة. وسلّط الضوء على أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بقدر أكبر من الحرية والإنصاف وقابلية التنبؤ به وعدم التمييز، قائم على قواعد محددة وخاضع لمنظمة التجارة العالمية ويستوفي قواعدها، بغية تشجيع التنمية الزراعية والريفية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والنهوض بالتغذية للجميع. وشددت اللجنة على التبعات الخطيرة المحتملة للتحديات الراهنة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والاستدامة، وأعربت عن قلقها من أن يزداد خطر النقص التغذوي بالنسبة إلى السكان الضعفاء، ولا سيما في البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والبلدان الأقل نموًا.

وفي إطار "المسائل الخاصة بالسياسات"، استعرضت اللجنة نتائج إصدار عام 2022 من التقرير الرئيسي للمنظمة عن حالة أسواق السلع الزراعية. وشددت اللجنة على دور التجارة في تحقيق التحوّل المطلوب، حسب الاقتضاء، إلى نظم غذائية أكثر استدامة، ومن ثم المساهمة في ضمان الأمن الغذائي العالمي وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها. وأقرت بالمساهمة الإيجابية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية في تعزيز النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وأهداف الاستدامة البيئية. وشدّد الأعضاء على الحاجة إلى أن تعزز السياسات التجارية وجود أسواق عالمية مفتوحة وشفافة وجيدة الأداء، لا سيما في أوقات انعدام اليقين والأزمات، وأكدوا على أهمية تحسين الإنتاجية والكفاءة الزراعيتين، وخفض التكاليف التجارية بغية جعل التجارة سبيلًا من سبل تحقيق النمو. وأكدت اللجنة على أهمية الاستثمار في البحوث والعلوم والابتكار وأهمية دعم البلدان النامية.

وشدّدت على ما تنطوي عليه اتفاقات التجارة الإقليمية التي تتضمن أحكامًا بيئية ملزمة قانونًا والمؤسسات المتطورة بشكل جيد، من إمكانات في التصدي بفعالية للعوامل الخارجية البيئية، وأكدت على أنه بإمكان الاتفاقات المتعددة الأطراف أن تعالج بصورة فعالة العوامل الخارجية البيئية العالمية. وسلّطت الضوء على الأهمية المحورية التي تكتسيها الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والصكوك الدولية الخاصة بتغيير المناخ، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ واتفاق باريس المتصل بها.

ورحّبت اللجنة بالنتائج المتصلة بالزراعة التي اعتمدها أعضاء منظمة التجارة العالمية في مؤتمرها الوزاري الثاني عشر، وشددت على أهمية تعددية الأطراف. كما سلّطت اللجنة الضوء على أهمية إبقاء الأسواق مفتوحة وضمن تدفق سلس للتجارة وأكدت من جديد على أهمية عدم فرض حظر أو قيود على الصادرات بطريقة لا تتفق مع أحكام منظمة التجارة العالمية ذات الصلة.

وفي إطار "المسائل المتعلقة بالبرامج"، أقرت اللجنة بالاتجاهات والتطورات العالمية المحددة التي من المتوقع أن تؤثر على عمل المنظمة في أسواق السلع وتجارتها في سياق الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031 والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من دون ترك أي أحد خلف الركب؛ وصادقت على الأولويات التي تم تحديدها لعمل المنظمة في هذا المجال. وأعربت اللجنة أيضًا عن تقديرها للعمل الذي يقوم به النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر (GIEWS) واعترفت بأهميته المتزايدة وجدواه، ولا سيما بالنظر إلى تزايد المخاطر وأوجه عدم اليقين بالنسبة إلى الأمن الغذائي العالمي.

وفي إطار "المسائل المتعلقة بالحوكمة"، صادقت اللجنة على تقرير الدورة الحادية والثلاثين للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالبذور الزيتية والزيوت والدهون (الجماعة الحكومية الدولية) التي استضافتها إندونيسيا وعقدت بشكل افتراضي يومي 4 و5 مارس/آذار 2021 و5 يوليو/تموز 2022. وشددت على أهمية الإنتاج المستدام للزيوت النباتية والاتجار بها دعمًا لخطة عام 2030 وأهدافها، لا سيما مع أخذ أزمة الأغذية العالمية الأخيرة بعين الاعتبار. وصادقت اللجنة أيضًا على تقرير الدورة الرابعة والعشرين للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي التي عُقدت بشكل افتراضي في 23 فبراير/شباط 2022.

وفي إطار البند بشأن "برنامج العمل المتعدد السنوات"، سلّطت اللجنة الضوء على أهمية اعتمادها لمنظور النظم الغذائية في عملها. وطلبت إلى المكتب البحث في الحاجة إلى مراجعة اسم اللجنة، وتنسيقه في مختلف اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛ مع مراعاة التغييرات الأخيرة التي شهدتها الأوضاع مثل التركيز المتزايد على المساهمات الإيجابية لأسواق السلع والتجارة. وإضافة إلى ذلك، نظرت اللجنة في برنامج عملها المتعدد السنوات للفترة 2022-2024 ووافقت عليه.

وانتخبت اللجنة مكتبها الجديد. وكان لي شرف انتخابي رئيسًا. والأعضاء المنتخبون الآخرون هم: الأرجنتين وأستراليا وألمانيا وإندونيسيا وموريتانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويسرني أن أعرض عليكم تقرير الدورة الخامسة والسبعين للجنة مشكلات السلع لغرض إقراره، والحصول على أي توجيهات قد ترغبون في تقديمها.

سعادة السفير *Yaya Adisa Olaitan Olaniran*، رئيس لجنة مشكلات السلع